أثر الإلتزام بمقررات لجنة بازل III علي المخاطر المصرفية الالكترونية بالبيئة الكويتية

The impact of adherence to the decisions of the Basel III Committee on the electronic banking risks in the Kuwaiti environment

إعـــــداد

الباحث / جاسم محمد عبد العزيز الجمعة

إشـــــراف

أ.م.د. ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أ.م.د/ محمد موسى على شحاته

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المستخلص

هـدفت الدراسـة إلـي: معرفـة مـدى تـأثير تطبيـق مقـررات لجنـة بـازل III علـى تحسـين مسـتوى كفـاءة نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة فـي الكويـت. وتوصـلت الدراسـة إلـي يـتم قبـول الفـرض الاحصـائي البـديل الـذى ينـص علـى وجـود علاقـة ذات تـاثير معنـوي بـين تطبيـق مقـرارات لجنـة بـازل III وتحسـين كفـاءة مـدخلات نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة الكويتيـة. يـتم قبـول الفـرض الاحصـائي البـديل الـذى ينـص علـى وجـود علاقـة ذات تـاثير معنـوي بـين تطبيـق مقـرارات لجنـة بـازل III وتحسـين كفـاءة عمليـات تشـغيل نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة الكويتيـة. يـتم قبـول الفـرض الاحصـائي البـديل الـذى ينـص علـى وجـود علاقـة ذات تـاثير معنـوي بـين تطبيـق مقـرارات لجنـة بـازل III وتحسـين كفـاءة نظـم المعلومـات المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة. يـتم قبـول فـرض العـدم الـذى ينـص علـى عـدم وجـود تبـاين بـين البنـوك التجاريـة محـل التطبيـق مـن حيـث أثـر تطبيـق المعـايير الدوليـة المصـرفية بـازلIII علـى كفـاءة نظـم المعلومـات المحاسبية

Abstract

The study aimed at: Knowing the effect of applying the decisions of the Basel III Committee on improving the efficiency level of accounting information systems in commercial banks in Kuwait. **The study concluded that** the alternative statistical hypothesis is accepted, which states that there is a significant relationship between the application of the decisions of the Basel III Committee and the improvement of the efficiency of accounting information systems inputs in Kuwaiti commercial banks. The alternative statistical hypothesis, which states that there is a significant relationship between the implementation of the decisions of the Basel

III Committee and the improvement of the efficiency of the operations of accounting information systems in Kuwaiti commercial banks, is accepted. The alternative statistical hypothesis is accepted, which states that there is a significant relationship between the application of the decisions of the Basel III Committee and the improvement of the efficiency of accounting information systems in commercial banks. The null hypothesis that states that there is no discrepancy between the commercial banks under application in terms of the impact of the application of Basel III international banking standards on the efficiency of accounting information systems is accepted.

أولًا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

نشأت البنوك التجارية وتطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات المالية المتعددة، وتعد البنوك التجارية جزء مهما من النظام المالي الذي يخدم المجتمع. ويتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات والأفراد ورجال الأعمال والحكومة، ويقدم النظام المالي العديد من الخدمات التي لا يستطيع الاقتصاد العمل دونها(RIMS ,2013).

وتؤدي نظم المعلومات المحاسبية دوراً حيوياً في دعم الأنشطة المختلفة للبنوك التجارية، من خلال تحقيق الرؤية المتكاملة للبنوك التجارية من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. **(Siskos, V. 2014)**

وقدمت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة ٢٠٠٤ ثلاث ركائز أساسية كمعايير دولية للعمل المصرفي وهي:

١- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:

تحدد الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية المتطلبات الدنيا لرأس المال التنظيمين أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، كما تناولت عداد من أساليب القياس المختلفة لكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والتي تندرج من أساليب مبسطة إلى أساليب أكثر تطوراً، تعتمد بشكل كبير على تقديرات البنك الداخلية لتلك المخاطر، وتسعى اتفاقية بازل الثانية من خلال طرح تلك الأساليب إلى جعل معيار كفاية رأس المال أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك **(عبد القادر، ٢٠١٣)**.

٢- المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال:

تعتبر عمليات المراجعة الرقابية جزء مكملاً للمحور الأول ولا يقل أهمية عنه، ويتمثل في عمليات الرقابة والإشراف التي تقوم بها الجهات الرقابية ليس فقط لمراجعة النظم والإجراءات الداخلية المتبعة في البنوك للتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي تتعرض لها، ولكن أيضا لتشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة ورقابة المخاطر، كما تتيح للمراقبين مراقبة وتقييم البنوك في تقييم احتياجاتها الرأسمالية في ضوء المخاطر التي تتعرض لها، وإمكانية التدخل إذا لزم الأمر لمعالجة القصور في حالة عدم كفاية رأس المال **(غراية، ٢٠١٥)**.

٣- انضباط السوق (الإفصاح العام):

يعتبر المحور الثالث والخاص بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة التي اقترحتها مقررات بازل الثانية، وذلك بالإضافة إلى المحور الثاني الخاص بعمليات المراجعة الرقابية، حيث إن بازل الأولى لم تتضمن هذين المحورين، وقد أصدرت لجنة بازل هذين المحورين ليتكاملا معا إلى جانب المحور الأول والخاص بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال لضمان إيجاد بيئة آمنة وسليمة للعمل المصرفي **(حشاد، ٢٠٠٤)**.

وبعد صدور إتفاقية بازل I وما تلاها من صدور للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة جرت على الساحة تطورت هامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب الإدارة المالية بالإضافة إلى انفتاح الأسواق على بعضها البعض بصورة متزايدة وغيرها من العوامل التي أدت إلى تزايد المخاطر المصرفية بحيث أصبح الإطار القديم عاجزا على ملاحقتها(**هاني، ٢٠١٣**).

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية ظهر إتفاق بازل III عام ٢٠١٠ والذي اشتمل على تعريف جديد لرأس المال ومكوناته، بالإضافة إلى مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي(**Shafique,O et al., 2013**)، وتهدف هذه التدابير إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات دون الحاجة إلى جهود إنقاذ حكومية وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف (**داليدا، ٢٠١٥**).

وعرفت بازل III بأنها مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى:

تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها، تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك، تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم(**Siskos, V. 2014**).

مشكلة الدراسة:

تتعرض البنوك التجارية الكويتية في الآونة الأخيرة لمخاطر عديدة تتطلب الإدارة الرشيدة لها، كما أن انفتاح وتنافسية هذه البنوك على العالم الخارجي والتزامها ببعض التشريعات الدولية سيزيد من أهمية إدارة المخاطر وفقا لأفضل الممارسات الدولية الأمر الذي يحتم ضرورة اهتمام هذه البنوك ببذل المزيد من الجهود لنشر فلسفة إدارة المخاطر عبر كافة إدارات البنك بجانب ربطها مع نظام الرقابة المطبق(**Spina, 2013**).

وتعمل اتفاقية بازل III كمعايير دولية رقابية على تغيير الطريقة التي تتعامل بها المصارف في إدارة المخاطر والتمويل ويسعى النظام الجديد لتكامل أكبر بكثير لأدارة التمويل وإدارة المخاطر، إن التأكيد الجدي على إدارة المخاطر في بازل III يتطلب تقديم أو تطوير إطار عمل إدارة المخاطر بنفس قوة البنية التحتية للإدارة المالية الحالية، فضلا عن كونه نظاماً تنظيميا، يضع بازل III إطار لإدارة المخاطر الحقيقية، والذي ينطوي على تغطية جميع المخاطر التي يتعرض لها رجال الأعمال لذلك تحقق الكثير من المنافع للمصرف والعملاء، ومن هنا تنبع أهمية بازل IIIفي:

١. الحد من التقلبات الدورية الزائدة في الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.
٢. الحفاظ على ثقة العامة في القطاع المصرفي لدعم تبني حوكمة.
٣. زيادة الالتزام بجوهر قواعد بازل الخاصة بالإشراف المصرفي الفعال يؤدي إلى تقوية الإطار القانوني من خلال تقديم نظام إدارة الأزمات وحل المشكلات.

فضلا أن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وتفاقمها، مما أدى في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد تقنيات للتحكم في المخاطر أو التقليل منها(**Siskos, V. 2014**).

ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايدات المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

وقد قامت لجنة بازل III بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال يقوم على تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك وضرورة دفع البنوك للاحتفاظ بقدر أكبر بأموالها الخاصة لتدعيم قدراتها على مواجهة الأزمات التي يمكن أن تواجهها.

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية جزء من النظام الكلي للمعلومات، وتصنف ضمن النظم المفتوحة التي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها تؤثر وتتأثر بها ويلعب هذا النظام دوراً هاما وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة، وموثوق بها وملائمة وفي الوقت المناسب، تساعدهم على اتخاذ القرارات اللازمة، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية، والمدعمة بعناصر أخرى مثل المؤشرات والمعايير، والميزانيات التقديرية والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بمقررات لجنة بازل III وما دورها في إدارة المخارط المصرفية؟
٢- ما هي معوقات تطبيق بازل III في البنوك الكويتية وما هي الاصلاحات التي تمت من قبل البنوك الكويتية تطبيق بازل III؟
٣- ما هي طبيعة ومقومات تحقيق كفاءة نظام المعلومات المحاسبي بالبنوك التجارية ؟
٤- إلى أي مدى يسهم تفعيل مقررات لجنة بازل III في تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؟

الدراسات السابقة:

في سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن تصنيفها وفقاً لمتغيرات البحث على النحو التالي:

- **المجموعة الأولى: دراسات تناولت ضوابط ومحددات لجنة بازل للرقابة المصرفية:**

١- **دراسة (مروه، ٢٠١٥) بعنوان: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية، في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.** وقد استهدفت الدراسة قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية وتحديد محدداتها في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية وتحسين إدارة المخاطر والإفصاح في المصارف.

- تعد مقرارات لجنة بازل III مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي تطورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

٢- **دراسة (عبير، ٢٠١٤) بعنوان: تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في البنوك في ضوء مقرارات لجنة بازل.** حيث استهدفت الدراسة إلى تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل وذلك من خلال التعرف على مدى الاختلاف بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية، توصلت الدراسة إلى مدى صحة الفرض الأول وأن هناك فروض ذات دلالة معنوية بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية فيما يتعلق بإدراك تطبيق مقررات لجنة بازل كما نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية في درجة توافق استراتيجية إدارة المخاطر مع مقررات لجنة بازل.

٣- **دراسة (موسى، ٢٠١٤) بعنوان: دور آليات السيطرة والتحكم في البنوك طبقاً لمقررات لجنة بازل III.** واستهدفت الدراسة إلى توضيح دور آليات السيطرة والتحكم في البنوك طبقا لمقررات لجنة بازل III يدعم أسس قياس درجة تطبيق الحوكمة، توصلت الدراسة إلى: أن هناك العديد من انعكاسات لآليات السيطرة والتحكم عند تطبيقها على جودة التقارير المالية لبنوك القطاع المصرفي، وتم تقسيم هذه (انعكاسات إلى انعكاسات على مجلس الإدارة وانعكاسات على عمل لجان المراجعة، والانعكاسات على عمل المراجعة الداخلية، والانعكاسات على عمل المراجع الخارجي (مراقب الحسابات)، وقد أظهرت الدراسة الميدانية عدم وجود اختلافات بين فئات الدراسة حول انعكاسات آليات السيطرة والتحكم عند تطبيقها على جودة التقارير المالية لبنوك القطاع المصرفي. كما أوضحت الدراسة الميدانية موافقة فئات الدراسة جميعا على أهمية آليات السيطرة والتحكم في ظل مقررات لجنة بازل III. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين متطلبات زيادة كفاءة وفعالية الأداء المصرفي للبنوك في ظل تطبيق آليات السيطرة، والتحكم وذلك من خلال تطبيق كلا من متطلبات آليات السيطرة والتحكم.

٤- **دراسة (موسى، ٢٠١٤) بعنوان: إصلاحات مقررات لجنة بازل III لرقي البنوك الليبية. وقد استهدفت الدراسة** إلقاء الضوء على الضوابط والتدابير التي قدمتها بازل III والتي تعتبر مهمة في تنظيم العمل المصرفي وتوحيد السياسات المصرفية، إيضاح الإصلاحات التي تمت في البنوك الكويتية لمواكبة مقررات بازل III، وأثر ذلك على كفاءة البنوك. **وقد** توصلت إلى العديد من النتائج أهمها: يمتلك مجلس إدارة المصرف المسئولية في الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف وإستراتيجية المخاطر، كما أن المصارف التجارية ماتزال تعاني من انخفاض في قيمة رأس المال رغم زيادته في السنوات الأخيرة، مما ينجم عنه انخفاض في قيمة الائتمان الممنوح للعميل الواحد.

٥- **دراسة (صالح، ٢٠١٥)بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي دراسات اقتصادية إسلامية.** هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى تعرض البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وغموض علاقتها مع البنوك المركزية في أغلب البلدان التي تنشط فيها، وقد سعت البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل، إلا انها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية، واعتمادا على ما جاء في المحاور السابقة من تقييم لتأثير اتفاقية بازل III على النظام المصرفي الإسلامي.

٦- **دراسة (محمود، ٢٠١٥) بعنوان: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية وحدوده في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية وتحديد مدداتها في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بالتطبيق على القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى:
١- تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية وتحسين إدارة المخاطر والإفصاح عن المصارف.
٢- تعد مقررات بازل III مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية الذي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.
٣- عدم التزام معظم البنوك التجارية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل كامل.

٧- **دراسة (مرسي، ٢٠١٦) بعنوان: أثر تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل على استقرار النظام المصرفي.** وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مقررات لجنة بازل I,II, III للأشراف المصرفي والرقابي مع سرد دعائم الاتفاقيات الثلاثة. وتوصلت الدراسة: ضرورة ضبط أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية على البنوك للتأكد من إدارة وقياس معدلات انضباط السوق وتحسين إدارة المخاطر المصرفية كأداة المخارط السوقية والائتمانية والسيولة ورأس المال.

٨- **دراسة (كمال، ٢٠١٤) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق متطلبات بازل III في الرقابة على المصارف الإسلامية السودانية: دراسة ميدانية.** هدفت الدراسة لزيادة المعرفة المصرفية حول متطلبات بازل III، وقياس مدى سعي واهتمام المصارف الإسلامية والجهات الرقابية بتطبيق مقررات بازل III ضمن الخطة التي وضعتها اللجنة في المواعيد المحددة. ومن أهم نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية السودانية لديها المقدرة على الوفاء بمتطلبات بازل III، وأن تطبيق بازل III في المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة الأرباح والرقابة على المصارف.

٩- **دراسة (شريف، ٢٠١٦) بعنوان: أثر مدى الإلتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك: دراسة تطبيقية.** هدفت الدراسة وضع نموذج مقترح لقياس العلاقة بين مدى الالتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك، وخلصت الدراسة إلى أنه تم العمل على ذلك المبادئ وفقا لظروف البيئة الاقتصادية العالمية وما تتعرض له من مخاطر، كما أن تلك المبادئ منصوص عليها في القانون المصري للبنوك قم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، ولائحته التنفيذية بما يعني أنها مطبقة بالفعل في مصر.

١٠- **دراسة (بلعة، ٢٠١٧) بعنوان: أثر متطلبات السيولة وفق معايير لجنة بازل III على ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة بعض البنوك السعودية.** هدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن متطلبات السيولة للاتفاقية الجديدة تعمل على تفادي الوقوع في أزمات جديدة، وتوصلت الدراسة إلى أنه أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية بغية تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات بإيجاد وسائل ووضع معايير تطبقها البنوك. إقرار اتفاقية بازل III لا يمثل أية إشكاليات أو عوائق لبنوك العينة، وذلك بأن لديها احتياطات كبيرة أكثر من المتطلبات الرسمية للاحتياطات المقررة وهي بالتالي استطاعت أن تلبي اتفاقية بازل وفق ضوابطها الجديدة، ما ساعد البنوك على تطبيق اتفاقية بازل III هو أن الاتفاقية أعطت البنوك فرصة كافية لاستيفاء متطلبات الاتفاقية مما يساعدها على بناء احتياطاتها وجعلها صمام الأمان في مواجهة الظروف والأزمات المالية والاقتصادية القادمة.

١١- **دراسة (صلاح أبو النصر ٢٠١٥) بعنوان: قياس مدى تأثر معايير وآليات العمل في المصارف الإسلامية بمقررات بازل III على البنوك السعودية.** هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثر معايير وآليات العمل في المصارف الإسلامية عامة، والبنوك السعودية بشكل خاص بمقررات إتفاقية بازل III في ضوء الاختلاف بين طبيعة ونوعية أنشطة المصارف الإسلامية والتقليدية، توصلت الدراسة إلى:

- يمكن لإطار بازل III أن يكون لها أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية، والتي بالنسبة إليها أصلا تشكل مخاطر الأطر فالتعاقدية المقابلة أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر.
- ستساهم مقررات لجنة بازل III في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.

١٢- **دراسة (Azadinamin, 2011) بعنوان بازل III وتغطية أوجه القصور في بازل II.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على توصيات بازل III التي تهدف إلى تغطية أوجه القصور في اتفاقية بازل II، كما تسلط الضوء على التعاريف والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تقدمها بازل III في إطار تنفيذها السليم لبنود هذه الاتفاقية، وتوصلت الدراسة إلى توصيات بازل III لعبت دورا رئيسيا في تغطية أوجه القصور في اتفاقية بازل III، وبالتأكيد أضافت بعض الجوانب التي تقل من المخاطر التي تحيط برأ مال البنوك، كما كانت هذه الاتفاقية المعلم الأبرز لحماية حقوق المساهمين إلى جانب حماية حقوق دافعي الضرائب الذين سيدفعون الثمن النهائي في حال حدوث الخسائر.

١٣- **دراسة (King &Tarbert, 2011) بعنوان : بازل III نظرة عامة.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل III وتحديد آلية التعامل مع التغيرات المنتظمة التي تؤثر على المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم في حال تطبقها لهذه التغيرات والواردة في اتفاقية بازل III، وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل III تمثل معلما هاما في تطوير متطلبات رأس المال، والتركيز على نوعية وحجم رأس المال الأساسي بهدف تحصين كامل الرأس المال المصرفي على أساس عالمي، إلى جانب محاولة تصحيح عيوب بازل الأولى والثانية، من خلال تصميم نظام يسمح بتطبيق متطلبات السيولة إلى جانب عدد من الأدوات الاحترازية الكلية الموجهة إلى الحد من المخاطر النظامية.

١٤- **دراسة (Johansson, 2012) بعنوان: بازل III، دراسة عن بازل III وفيما إذا كان قد يقي من الفشل المصرفي القادم.** هدفت الدراسة إلى البحث في إطار عمل بازل III وتاثيره المحتمل على حماية المصارف. واظهرت نتائج هذه الدراسة من خلال الإجابة على سؤال فيما إذا كان بازل III يمكن أن يقدم حماية ضد الفشل المصرفي القادم، وكان الجواب على هذا السؤال غير حاسم إلى حد ما، بعد بناء النظرية وتحليل المقابلات والنظر في المناقشات، قد حاول القائمون على بازل III تصحيح العديد من العيوب التي وجدت لجنة بازل للرقابة المالية أنها ربما تشكل أسباب الأزمة المالية منذ عام ٢٠٠٧ وإلى اليوم، وقد أجمعت نتائج العديد من المقابلات، على أن بازل III أفضل من الأنظمة السابقة. ومع ذلك، لا تزال بعض القضايا قيد الطرح في الأنظمة المصرفية، ولم تتم معالجتها بشكل كامل. يكمن استخلاص نتيجة من أساسيات التحليل مفادها أن بازل III سوف يقدم حماية ضد أي فشل مصرفي قادم إذا تم تصحيح أوزان المخاطر لتعكس الواقع بشكل أفضل.

١٥- **دراسة (Spina, 2013) بعنوان: الرقابة المصرفية وبازل III.** هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التطورات المتعلقة بالمبادئ الواردة في اتفاقية بازل III والتي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لغرض حل الأزمة المالية ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ

التدريجي للاتفاقيات لزيادة احتمالية نجاحها في حل الأزمات المالية الأخيرة، توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل III توفر حماية إضافية للنظام المالي المصرفي والسوق بشكل عام، كما خلصت إلى أن تنفيذ مبادئ بازل III توفر أمانا لرأس المال نتيجة تعديل نسب رأس المال والسيولة وفقا لتلك المبادئ بازل III وكذلك السماح لقوى السوق للعمل بشكل طبيعي.

١٦- **دراسة (Siskos, 2014) بعنوان: هل تعتبر اتفاقية بازل III ضرورية، وهل سيتم التوصل من خلالها إلى إدارة حصيفة للمخاطر المصرفية.** هدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى إنشاء اتفاق بازل III ولدراسة ما إذا سيكون هذا الاتفاق قادرا على إدارة المخاطر البنكية والمساهمة في حل الأزمة المالية. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III جعلت مشكلة إدارة المخاطر أكثر مرونة، وكذلك العمل على خفض الاعتماد على القطاع الخاص والتركيز على البنك المركزي كما تساعد على حل مشكلة التضخم إلى جانب مشكلة إفلاس البنوك، كما يعتمد تنفيذ اتفاقية بازل أيضا سلسلة من الخطوات والتحديات في إدارة المخارط حيث لا تزال هناك العديد من العناصر في الاتفاق التي لم تكتمل بعد وذلك في ضوء وجود عوامل فشل بازل III.

١٧- **دراسة (2015) Martien Lubberink بعنوان: Liability Management exercises of European Banks in Anticipation of Basel III.** هدفت الدراسة إلى البحث في تاثير ممارسات إدارة الخصوم على سلامة واستقرار النظام المصرفي (والتي تلجأ لها البنوك من خلال استدعاء سندات الدين من حامليها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازل III، توصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الخصوم لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة البنوك، كما يمكن أن تكون انعكاسا لآثار سياسية خلافا لأهداف قواعد الملاءة المصرفية.

١٨- **دراسة (2015) Christian M, McNamara and al بعنوان: McNamara and al, Swiss finish to basel III.**
هدفت الدراسة إلى البحث عن التحديات التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل III، توصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بمعدل كبير جدا مقارنة بالأوزان المعيارية، وذلك بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية.

- **المجموعة الثانية: دراسات تناولت محددات كفاءة النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية:**

١- **دراسة (هديل، ٢٠١٦) بعنوان: آليات حوكمة الشركات ودورها في رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.** واستهدفت الدراسة تحليل آليات حوكمة الشركات ودورها في رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي وبيان العلاقة بينهما. وتوصلت الدراسة إلى وجود تشريعات وقوانين في شركة سوداتل يؤدي إلى رفع كفاءة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، وجود لجنة مكافآت في شركة سوداتل يشجع إلى زيادة كفاءة عمليات التشغيل في نظام المعلومات المحاسبي، زيادة الموضوعية والاستقلالية للمراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة الخارجية يؤدي إلى ورفع كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وجود لوائح وإجراءات مالية صادرة عن مجلس الإدارة يفيد في ورفع كفاءة مخرجات أمنة لنظام المعلومات المحاسبي.

٢- **دراسة (هبه الله، ٢٠١٧) بعنوان: أثر جودة المراجعة على جودة التقارير مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل.** هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة، المقاسة بحجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، مقاسة بخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبي التي توصلها التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى تحليل الانحدار إلى معنوية العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية بصفة عامة، ومن خلال اختبارات أكثر تفصيلا أشارت النتائج الاحصائية إلى وجود أثر معنوي لجودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، سواء كانت من خلال قيمتها التنبؤية أو التوكيدية، ولم تجد الدراسة أثرا جوهريا لجودة المراجعة على التمثيل العادل لمعلومات التقارير المالية، فلم تؤثر جودة المراجعة على نوع تقرير مراقب الحسابات أو مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات، إلا أن لها أثراً واضحا على حيادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

٣- **دراسة (البراك، ٢٠١٤) بعنوان: أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية.** واستهدفت الدراسة إلى بيان أثر خصائص المعلومات المحاسبية (خاصية ملاءمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات، وخاصية قابلية المعلومات للمقارنة، وخاصية قابلية المعلومات للفهم) في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لخصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارات البنوك التجارية الكويتية بخصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية.

٤- **دراسة (العجمي، ٢٠١٦) بعنوان: أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية على القرار الائتماني.** واستهدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية على القرار الائتماني، وذلك من خلال بيان أثر كل من العنصر البشري، والإجراءات والتعليمات والبيانات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية في القرار الائتماني.

٥- **دراسة Muhindo et al., (2014) بعنوان: Impact of accounting Information systems on Profitability of Small scale Businesses: A Case of Kampala City in Uganda**
هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على ربحية الشركات الصغيرة العاملة في مدينة كمبالا في أوغندا. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لا تطبق نظم المعلومات المحاسبية أظهرت انخفاضاً في الأرباح مقارنة مع باقي الشركات التي تطبق نظم المعلومات المحاسبية وإن كان بشكل بسيط كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين نظم المعلومات المحاسبية وربحية الشركات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص النقاط التالية:

١- اتفقت معظم الدراسات (مروه،٢٠١٥)، (محمود، ٢٠١٥)، (شريف، ٢٠١٦) على أن لجنة بازل تهدف إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي في استيعاب الخدمات وتحسين إدارة المخاطر، وذلك من خلال مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية، مدى الالتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية، ضرورة ضبط أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية على البنوك.

٢- اتفقت دراسة (كمال، ٢٠١٤)، (صالح، ٢٠١٥)، (صلاح، ٢٠١٥) على أن تطبيق بازل III يؤدي إلى زيادة الأرباح والرقابة على المصارف وكفاية رأي المال في المصارف الإسلامية، من خلال الوفاء بمتطلبات بازل III، تحسين الشفافية وكفاية رأس المال.
٣- اتفقت دراسة (Spina, 2013) ، (Johansson, 2012)، (Siskos, 2014) أن اتفاقية بازل III توفر حماية للنظام المصرفي وتوفير أمان لرأس المال.
٤- اتفقت دراسة (هبه، ٢٠١٧) ، (هديل، ٢٠١٦) على ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ووجود التشريعات والقوانين يؤدي إلى رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.
٥- لم تتطرق معظم الدراسات إلى كل من تقييم الآثار المحتملة لمعايير بازل III على جودة النظام المحاسبي المصرفي بوجه عام والنظام المحاسبي المصرفي الكويتي بشكل خاص ورفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.
٦- لم تتناول أي من الدراسات السابقة تطبيق معايير لجنة بازل III على مخاطر (السيولة- الائتمانية- التشغيلية) مجتمعة في دراسة واحدة والقياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية وفقاً IFRS.
٧- ما يميز الدراسة الحالية بتناول أثر المعايير الدولية لجنة بازل III على تحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حظت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معياراً موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية ونجاح إدارة المخاطر المصرفية، وكذا حاجة البنوك إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى تنبؤها بحدوثها. تنبع أهمية البحث من تواكبه مع الاهتمام الدولي بموضوع إدارة المخاطر المتكامل وزيادة الوعي بتطبيقه داخل العديد من المؤسسات، ونظرا لتعدد أنواع المخاطر التي تواجه بيئة الأعمال الحالية بصفة عامة وبيئة المؤسسات المالية بصفة خاصة، فإن الأمر يتطلب ضرورة إدارة هذه المخاطر بصورة جديدة ومتكاملة، حتى تستطيع البنوك تحقيق أهدافها المرجوة.

أهداف الدراسة:

تجسد الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازل III على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي مع تقديم دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية ومن ثم تم تقسيم الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- الكشف عن مدى التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق مقررات لجنة بازل III.
٢- التعرف على طبيعة وأهمية مقررات لجنة بازل III في البنوك التجارية الكويتية.
٣- تحديد مقومات تحسين كفاءة نظام المعلومات المحاسبي للبنوك التجارية الكويتية.
٤- معرفة مدى تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل III على تحسين مستوى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في الكويت.

فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وسعياً نحو تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفروض كما يلي:

الفرض الأول: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرض الثانى: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرض الثالث: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

الفرض الرابع: يوجد تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

سابعاً: متغيرات الدراسة:

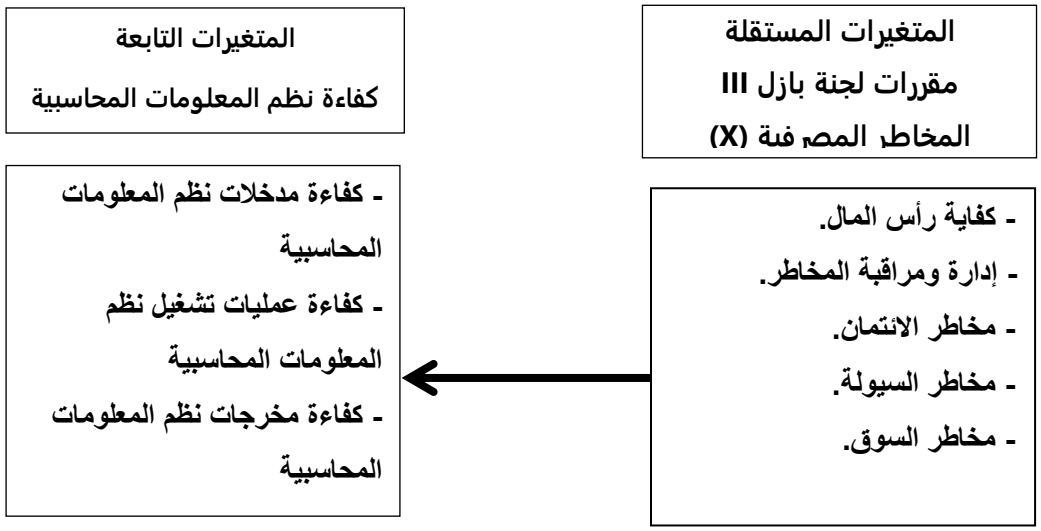

المصدر: من :إعداد الباحث

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهجين (الاستقرائي – الاستنباطي) حيث قام باستخدام المنهج الاستقرائي في أعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة، وذلك من خلال مراجعة الدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

والمنهج الاستنباطي من خلال تقديم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية تأخذ في الاعتبار نطاق الفروض المراد إثباتها أو عدم صحة إثباتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

١- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي والبالغ عددها تسع بنوك ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (١)
مجتمع الدراسة

م	بيان	رأس المال (القيمة بالمليون)
	البنك الكويتي الوطني	٢٠٠٠
	البنك الكويتي الدولي	١٥٠٠
	البنك الأهلي الكويتي	١٧٠٠
	البنك التجاري الكويتي	١٦٠٠
	البنك الأهلي المتحد	٢٠٠٠
	بنك الخليج	١٨٠٠
	بيت التمويل الكويتي	١٥٠٠
	بنك بوبيان	١٧٥٠
	بنك وربه	١٥٥٠

المصدر: إعداد الباحث من خلال تقرير البنك المركزي الكويتي (٢٠١٩)

٢- عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من ٤ بنوك تجارية كويتية (البنك الكويتي الوطني، البنك الأهلي الكويتي، البنك التجاري الكويتي، بنك الخليج).

- **مبررات اختيار العينة:**

- التزام هذه البنوك بتطبيق معايير IFRS أصدر وزير التجارة القرار الوزاري رقم (١٨) الذي يلزم صراحة في الفصل الأول منه كل الشركات باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية سنة ١٩٩٠.
- كبر حجم استثمار هذه البنوك مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى.
- تعامل هذه البنوك مع أكبر مكاتب تدقيق في الكويت، والتزامها بكل من المعايير المحاسبية والمعايير التنظيمية.

ثانيًا: الدراسة النظرية

أولاً: مفهوم وأهداف مقررات بازل III :

في أعقاب أزمة الرهن العقاري الأمريكي عام ٢٠٠٨ طالبت مجموعة العشرين بإجراءات تطوير القطاع المصرفي والمالي، تلافيا لحدوث أزمة عالمية أخرى مما يوجد إعادة النظر بالتشريعات والمعايير المنظمة لعمل البنك والمؤسسات المالية. وتبلورت تلك التعديلات والإصدارات في مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية باعتبارها أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة اليت تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، التي أقرتها اللجنة عام ٢٠١٠ لمواجهة القصور في التنظيم المالي التي تكشفت عنه الأزمة المالية العالمية **(المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٠)**. وقد عرفها اتحاد المصارف العربية بأنها" مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة البنك على إتباع مبادئ الشفافية والإفصاح، ولابد للبنوك أن تمتثل تدريجياً لمقررات بازل III بداية من عام ٢٠١٣ على أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل بداية عام ٢٠١٩م.

وقد استهدفت مقررات لجنة بازل III العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي: (KPMG,2010)

- تعظيم كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة مع تعزيز مرونة القطاع المصرفي.
- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن زيادة الضغوط المالية والاقتصادية.
- حث المؤسسات المصرفية على استخدام برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة المخاطر.
- ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

كما عرفت لجنة بازل بأنها لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقيات دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولقد ساهمة بقدر كبير في إعطاء إطار عام للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوية لاتخاذ القرارات وإعطاء التوصيات ووضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، وتهدف لجنة بازل إلى مجموعة من الأهداف الرئيسية تتمثل في وضع حد أدنى لكفاية رأس المال، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال، وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة وتحقيق عدالة تنافسية بين البنوك، وتحقيق الاستقرار المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم مخاطر السيولة والمديونية والرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق تطورات الاقتصادية العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة، والتقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة مخاطر سعر الفائدة وعسر الصرف **(ريم أبو سلمى، ٢٠١٥)**.

ثانياً: الركائز الأساسية لمقررات بازل III:

تتكون اتفاقية بازل III من خمس محاور هي: **(معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢)**

١- المحور الأول: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك:

وتجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي (Tier 1) مقصوراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند (Tier 2) فيكون دوره مقصوراً على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

٢- المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR):

تشدد فيه الاتفاقية على تغطية مخاطر الجهات المقترضة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأسمالية إضافية للمخاطر المذكورة ولتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كانت عليه في مقررات بازل II.

٣- المحور الثالث: نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio:

كان واحداً من السمات الأساسية قبل الأزمة المالية زيادة جودة الأصول المرجحة بأوزان مخاطر ميزانيات البنوك مما أظهر معدلات قوية لمعيار كفاية راس المال، ثم إضطرت البنوك تدريجيا تحت ضغوط السوق إلى تخفيض أسعار الأصول مما أدى إلى إرتفاع الخسائر وانخفاض رؤوس الأموال وانكماش حجم وجودة الائتمان وبالتالي انخفاض معدلات كفاية رأس المال، لذا قامت لجنة بازل III باستخدام نسبة رافعة مالية بسيطة، وشفافة لا ترتبط بالمخارط، لتكون قياسا تكميليا لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر، بهدف تعزيز متطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر وعدم التأثير في النظام المالي والاقتصادي بشكل عام. (عاشور، ٢٠١٤)

٤- المحور الرابع: الدورات الاقتصادية:

ويفرض اتفاق بازل III على المصارف تكوين مئونات (احتياطيات) للمخاطر المتوقعة أثناء فترات الرواج تحسباً لفترات الركود عندما تتدهور نوعية القروض، كما يفرض الاتفاق تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطيات وعندم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من رأس المال المكون أثناء الرواج قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود والأزمات.

٥- المحور الخامس: معيار عالمي للسيولة:

أن الأزمة المالية الأخيرة أظهرت سوء تسيير السيولة من قبل البنوك مما زاد من تفاقم الأزمة، ولهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بفرض معيارين دوليين لقياس السيولة هما:

- نسبة تغطية السيولة (LCR): وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي احتياجات السيولة ذاتيا في حال طرأت أزمة وذلك لمدة ٣٠ يوماً للاستحقاقات قصيرة الأجل.
- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): وتستخدم لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

ثالثًا: القياس والإفصاح عن مخاطر البنوك التجارية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٣).

بينت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ التعارض بين المعايير المحاسبية الدولية من جهة ومعايير المحاسبة المالية من جهة أخرى مما تطلب بذل جهود لمحاولة التوافق بين هذه المعايير لتصبح معايير واحدة مقبولة على المستوى الدولي، لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٠١ بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية بهدف حماية أصحاب المصالح وتخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة كما تعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

١- الإفصاح عن مخاطر الائتمان في ضوء معيار التقارير المالية الدولية IFRS7: (Spinassou, K, 2013)

١/١- هدف المعيار:

لقد تم إصدار المعيار IFRS7 لتخصيصة فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها، حيث يهدف إلى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي، ويتطرق المعيار إلى أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة من خلال قائمة المركز المالي وأداءها المالي من خلال قائمة الدخل الشامل، السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، التحوط للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وتطبيق محاسبة التحوط، علاوة على قياس الأدوات المالية المتعلقة بالقيمة العادلة ويقابلة المعيار (IPSAS30).

٢/١- مخاطر الائتمان والمعايير الحاكمة لقياسها:

تواجه البنوك بعض المشاكل عند ممارسة عملية الأقراض وهي ما تسمى بالمخاطر الائتمانية (مخاطر القروض)، حيث تواجه البنوك مشكلة تقدير وقياس المخاطر المختلفة التي تحيط بالقروض ومن ثم محاولة التقليل من أثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنوك لعوائد من هذه القروض وأنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها (الشرقاوي، ٢٠١٥).

وتتعدد أنواع مخاطر الائتمان والتي ينشأ معظمها بسبب ضعف عملية التنويع في المحافظ الائتمانية وكذلك ضعف إجراءات عملية منح الائتمان وذلك نتيجة عدم كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة بالبنوك حيث تتمثل أهم هذه المخاطر وفقاً لمصادرها فيما يلي (حسين، ٢٠١٤):

- مخاطر العميل وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومركزه المالي.
- مخاطر الظروف العامة وترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية التي تمر بها البلاد.
- مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل حيث أن لكل قطاع اقتصادي المخاطر المرتبطة به.
- مخاطر مرتبطة بالبنك وترتبط بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان المقدم للعميل.

ويتوقف قياس مستويات مخاطر الائتمان في البنوك على العديد من الاعتبارات الأساسية والتي تمثل في حد ذاتها مقاييس أو مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية المصرفية، والتي من أهمها: نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة القروض المحصلة إلى إجمالي حجم الديون المتعثرة، نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، نسبة متوسط القروض إلى إجمالي الأصول، درجة تركز القروض، معدل نمو القروض (Maraghni and Rajhi, 2015).

وعلى ذلك سوف يتم تناول وتحليل المتطلبات الكمية والنوعية لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكذلك الضوابط والسياسات التي تحكم تحديد وقياس مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وذلك على النحو التالي:

٢- المتطلبات التنظيمية لقياس وتقييم مخاطر الائتمان:

لقد أوصت مقررات بازل III بمجموعة من التدابير والإصلاحات الشاملة لإدارة المخاطر المصرفية بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي والمالي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية من خلال زيادة معدل كفاية رأس المال لتغطية أي مخاطر محتملة ولاسيما تعزيز رأس المال لمخاطر الائتمان لدى الطرف المقابل، وذلك حتى يحافظ البنك على استقراره ويصمد في مواجهة أي أزمات مستقبلية (Hanmanth and Shivaji, 2014).

حيث أكدت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ضرورة قيام السلطة الرقابية بالتأكيد من توافر إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه المخاطر ودرجة تقبل البنوك لها، وكذلك أوضاع السوق والحالة الاقتصادية، ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والتقرير عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. وأن تتم تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤)

وقد حددت مقررات لجنة بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وتحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذه المخاطر في ظل توقع حدوث أزمات وضغوط مالية واقتصادية في المستقبل، وذلك وفقا لأسلوبين أساسيين يمكن تناولهما على النحو التالي:

١/٢- الأسلوب المعياري النمطي:

ويقوم على أساس أعطاء أوزان مخاطرة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للبنك اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني للخدمات المالية ومؤسسة Moody's لخدمة المستثمرين ومؤسسة Fitch للتصنيف بشأن الملاءة أو الجدارة الائتمانية سواء للبنوك أو الشركات أو الدول، مع الأخذ في الاعتبار تأثير العديد من العوامل منها الظروف البيئية، الوضع التنافسي، القدرة المالية، وجودة الإدارة، وتعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق التي تناسب كافة البنوك ذات الامكانيات البسيطة والتي تمارس أنشطة غير معقدة حيث يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ٨٪ من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في ظل التركيز على نوعية المقترض ومدى جدراته الائتمانية وقدرته على السداد (حسين، ٢٠١٦).

وتتمثل أهم تحديات تطبيق المنهج المعياري لقياس مخاطر الائتمان في الدول العربية فيما يلي: (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٤)

- قلة وضعف مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والتي يؤخذ عليها أن تقديراتها تكون عادة أكثر تساهلا من مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الدولية.
- قد تضطر البنوك العربية خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تمتلك الإمكانات التي تساعدها في وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي، إلى الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات الدولية. لاسيما في ظل ارتفاع تكاليف التقييم الائتماني الخارجي، وإلا سوف تبقى خارج التقييم الائتماني وبالتالي ازدياد درجة مخاطر التعامل، فضلا عن ضعف قدرتها على جذب مصدر التمويل الدولية.

ويرى الباحث أنه على الرغم من كون المنهج العياري يعتبر أبسط الأساليب التنظيمية التي يمكن استخدامها من قبل البنوك لقياس مخاطر الائتمان، ولكن يجب ملاحظة أنه غالبا ما تكون أوزان المخاطر الترجيحية للبنود غير الواردة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من المنظمات الدولية أقل من الأوزان الترجيحية

للبنود المصنفة بأنها عالية المخاطر "الرديئة"، وبالتالي وجود تناقض كبير وانتقاد واضح للمنهج المعياري في هذا الشأن وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الجهات التنظيمية في تجنب الاستخدام المفرط لمبدأ الحيطة الذي قد يحد كثيرا من أنشطة المؤسسات المالية وبالتالي التأثير الكبير على أرباحها.

٢/٢- أسلوب التصنيف:

يمكن للبنوك الي تستوفى الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح أن تحصل على موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي IRB من أجل قياس وتقدير مخاطرها الائتمانية، والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال للتعرضات الائتمانية، وهو ما يؤدي إلى جعل متطلبات رأس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر المختلفة التي تواجهه. وتوجد عدة عناصر رئيسية يتعين على البنك القيام بها لدى تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي IRB لكل فئة من الأصول وهي (نور الدين، ٢٠١٦):

- مقابلة الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية التي يجب استيفاءها حتى يمكن للبنوك تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول.
- تعريف مكونات المخاطر: وهي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان، توفرها البنوك وبعضها من تقديرات المشرفين.
- تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى فئات ذات صفات مشتركة وتحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد أجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر أو حدوث خسائر.
- تحديد دوال أوزان المخاطر: وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمواجهتها.
- حساب الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها مع تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

رابعًا: الإفصـــاح والقياس المحاســـبي للخســـائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9:

نتيجة الانتقادات التي واجهت نموذج الخسارة المحققة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 بشأن المحاسبة عن انخفاض واضمحلال قيمة الأصول المالية، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 في يوليو ٢٠١٤، حيث يوسع هذا المعيار بشكل كبير من حيز المعلومات المطلوب من المنشأة أن تأخذه في الاعتبار عند تحديد توقعاتها لخسائر الائمان، حيث يطلب تحديدا من المنشآت المكلفة بالتقرير إدراج معلومات عن الأحداث السابقة، والظروف الحالية فضلا عن توقعات معقولة ومدعومة في قياسها لخسائر الائتمان المتوقعة، والأهم من ذلك أن المعيار الجديد يلغي القيود والمتطلبات الصارمة لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 للاعتراف بخسائر الائتمان (IASB,2014).

وقبل الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 يتعين على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح طرفا في الشروط التعاقدية للأداة المالية، كما ينبغي عليها عند الاعتراف الأولى القيام بتصنيف وقياس الأصول أو الالتزامات المالية حيث يتم القياس الأولى للأدارة المالية بالقيمة العادلة.

حيث أشار المعيار IFRS9 إلى القيام بقياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يكون الأصل المالي ضمن نموذج أعمال يستهدف الاحتفاظ بالأصول المالية لتوليد وتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة عمر الأدارة المالية وذلك حيث يتعين ألا يمثل البيع جزءا هاما في

نموذج أعمال المؤسسة المالية باستثناء الحالات التي تكون هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول أو أن عملية البيع تمت في موعد قريب من تاريخ الاستحقاق.

- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل دفعات من المبلغ الأصلي بالإضافة إلى فوائد على الأرصدة المتبقية.

كما يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفق شرطين أساسين وهما:

- في حالة كون هدف نموذج الأعمال الذي ينتمي إليه الأصل المالي هو تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية وعلى ذلك فإن الاعتبارات المتعلقة بمدى تكرار وأسباب البيع ليست ضرورية.
- حدوث تدفقات نقدية في تواريخ محددة في شكل دفعات من المبلغ الأصلي بالإضافة إلى فوائد على الأرصدة القائمة، استنادا إلى الشروط التعاقدية للأصل المالي.

ويتضح مما سبق قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإجراء تعديلات محدودة على متطلبات المعيار IFRS9 لتصنيف وقياس الأصول المالية مقارنة بالمعيار IAS39 حيث أضافت تلك التعديلات فئة قياس جديدة وهي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، استناداً إلى كونها أساس القياس الأكثر ملائمة للأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يسعى لتحقيق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية.

قدمت مقررات بازل III عدة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وتحديد الخسائر الائتمانية المرتبطة باه وسياسات تكوين المخصصات بشأنها، ويمكن تناول هذه الأساليب على النحو التالي:

١- **الأسلوب المعياري النمطي:** يتعين على البنوك استخدام الأسلوب المعياري عند تقدير متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان، اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني، ويمكن تطبيق الأسلوب المعياري من خلال اتباع المنهج النمطي البسيط: ويستخدم للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم الخارجية في بعض الدول، وعدم إمكانية إستخدام الأساليب الأخرى لقياس مخاطر الائتمان، فقد أقرت لجنة بازل استخدام أوزان المخاطر المقررة بواسطة وكالات ضمان الصادرات التي تحددها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو اتباع المنهج النمطي الشامل، ويستخدم من قبل البنوك غير القادرة على استخدام التصنيف الداخلي ومن ثم التركيز على تصنيفات المؤسسات الدولية مثل Standard and Poor's -Moody's -Fitch Ratings.

٢- **أسلوب التصنيف الداخلي:** يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهه ويتعين على البنوك استيفاء الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات التي تحددها السلطات الرقابية والإشرافية لتطبيق هذا الأسلوب فضلا عن الاعتماد على التقديرات الذاتية للبنك في قياس مكونات المخاطر الائتمانية، وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى منهجين لقياس مخاطر الائتمان كما يلي:

١/٢- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي: يرتكز الأسلوب الأساسي على قيام البنوك بتحديد احتمالات التعثر PD بناءاً على تقدير كل من قيمة المديونية عند التعثر EAD، والخسارة عند التعثر LGD، وأجل الاستحقاق M.

٢/٢- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: حيث يرتكز على قيام البنوك بتحديد كافة مكونات المخاطر بناءاً على تقديراتها الذاتية، في تحديد كل من احتمالات التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD، والخسارة عند التعثر LGD، وأجل الاستحقاق M. بالإضافة إلى تحديد معامل الارتباط R الذي يعكس مدى التأثير في قيمة الأصل والمخاطر التي يتعرض لها عند حساب معدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية.

واستكمالاً لما بدأته لجنة بازل للرقابة المصرفية من إصلاحات تنظيمية في ضوء قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9)، والمقرر تطبيقه على كافة المؤسسات المصرفية ابتداء من عام ٢٠١٨، فقد أصدرت لجنة بازل في ديسمبر ٢٠١٧ الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل III ،وقد شددت اللجنة على ضرورة استخدام منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وتشجيع تطبيقها بطريقة تحقق الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان مقارنة بنماذج الخسارة المتكبدة مع توفير حوافز للبنوك لاتباع ممارسات سليمة لإدارة مخاطر الائتمان، كما تؤكد اللجنة أن نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تدخل تغييرات جوهرية على ممارسات القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية بطرق نوعية وكمية. حيث تسهم في توفير أحكام وتقديرات أشمل وأدق المعلومات المستقبلية في تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL ، وتؤثر هذه التغييرات المحاسبية على رأس المال التنظيمي للبنك، وتؤدي إلى حدوث تقلبات في مبلغ إجمالي المخصصات المستحقة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة (BCBS,2017&2018).

٣- متطلبات الضوابط الرقابية لمقررات بازل III في تعزيز دقة القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ضوء معيار IFRS9.

والتي يمكن تلخيصها من خلال الدعامات التالية: (Novotny- Farkas, 2016)

١/٣- الدعامة الأولى: متطلبات رأس المال تعتمد الجهات الإشرافية والتنظيمية على استخدام القيم المحاسبية كمدخلات لحساب رأس المال التنظيمي بالبنك والذي يستهدف بيان مدى كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل III، وبصدد قيام البنوك بتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 في غضون عام ٢٠١٨ تصبح هذه البنوك مطالبة بإجراء التسويات اللازمة للقيم المحاسبية التي يتم إدراجها بالتقارير المالية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال مجموعة من التعديلات لتتواكب مع متطلبات تطبيق المعيار الجديد، ولعل أبرز هذه التعديلات يكمن في تحديد نماذج موضوعية ترتكز على المنهج المعياري لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك لمدة ١٢ شهراً قادمة فيما يخص المرحلة الأولى، وعلى مدار عمر الأصل المالي بالمرحلة الثانية والثالثة. وقد اتفقا هذين الاطارين على مفردات المدخلات الأساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي: احتمالية التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD ومعدل الخسارة عند التعثر LGD، فضلاً عن أن دقة تحديد مخصصات خسائر القروض التي ترتبط مباشرة بحساب معدل كفاية رأس المال (Akta, et al., 2019).

٢/٣- الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية تسهم مبادئ المراجعة الإشرافية وفقا لمقررات بازل III في تعزيز إجراءات الرقابة المستمرة من خلال قيام المشرفين بتقييم مدى امتلاك البنك نماذج مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى أن نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS:9) يعتمد بشكل محدد على البيانات التي يتم إعدادها بواسطة النماذج الداخلية الخاصة بمخاطر الائتمان. كما أن الجهات الإشرافية تقوم بالتحقق من وجود سياسات ونماذج وصفية وكمية للتنبؤ بشكل مبكر بالقروض المتعثرة وتصنيفها ضمن محفظة القروض المصرفية، ومدى كفاية المخصصات التي تم تكوينها بشأنها (BCBS,2015).

٣/٣- الدعامة الثالثة: انضباط السوق يرتكز انضباط السوق وفقاً لمقررات بازل III على توافر المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة في التوقيت المناسب، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة. وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل وكفاية رأس المال وسياستها المحاسبية للتقييم، وتعرض أصولها والتزاماتها للمخاطر، وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وفي هذا الشأن أكد معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) على دور نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية وتفعيل آليات انضباط السوق، في حين انفراد معيار (IFRS:7) بتغطية كافة متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية.

خامسًا: مفهوم وأهداف نظام المعلومات المحاسبي بالمصارف:

١ـ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بالمصارف:

تناولت العديد من الدراسات التأصيل النظري لمفهوم نظام المعلومات المحاسبي بوجه عام والمؤسسات المصرفية لى وجه التحديد.

كما عرفه (مهدي، ٢٠١٣) بأن نظام المعلومات المحاسبي كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام خاص بها، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية، المدخلات والمعالجة والمخرجات وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه.

وكما أشارت دراسة (Dekong, 2015) إلى أن نظام المعلومات المحاسبي هو الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.

في حين أكدت دراسة (صلاح، ٢٠١٧) بأنه نظام يقوم بجمع وتسجيل وتبويب وتلخيص نشاطات المصارف وعملياتها في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل. ويختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمل المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء.

حيث قدمت دراسة(Rehab U. 2018) مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بأنها هي بمثابة الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية.

ومن خلال التعريفات السابقة التي تناولت نظام المعلومات المحاسبي يرى الباحث بأن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة هي القيام بالأعمال والنشاطات المحاسبية المختلفة بإستخدام الحاسوب من أجل الحصول على النتائج المهمة والمفيدة للأشخاص المهتمين بمخرجات هذه النظم من أجل اتخاذ القرار المناسب.

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص الرئيسية التي تميزه أهما ما يلي: (Turner, et al., 2016)

١/١- هو نظام محوسب، يتم إعداده من قبل أشخاص ذوي اختصاص ويعمل بإستخدام الحاسوب.

٢/١- هو نظام يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية في وقتها المناسب لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرار.

٣/١- هو نظام يوفر كافة المعلومات المحاسبية المناسبة التي تخدم وظائف الإدارة.

٢ـأهداف نظام المعلومات المحاسبي في المصارف:

يعتبر النشاط المحاسبي هو مجموعة من المهام التي يقوم بها المحاسب لأغراض محددة أي عند بدء نشاط معين، فكل المصارف لابد أن تصنع لنفسها أهدافاً تسعى إلى تحقيقها، وقد تتمثل هذه الأهداف في إنتاج منتج مطلوب والعمل على تسويقه فتتمكن من توليد الإيرادات وتحقيق الهدف الرئيسي وهو الربح أو العائد من الاستثمار ويقتضي هذا النشاط تجميع الإمكانيات والموارد من رأس المال اللازم لتمويل العمليات المختلفة من شراء الأصول وسداد الالتزامات والمصروفات وتشغيل ذلك بهدف الحصول على الدخل الفائض الذي يمكن استمرار المصرف في عمله وتحقيق عائد لأصحابه وهذه الدورة المتكاملة للنشاط الاقتصادي لتلك

المصارف تحتاج إلى نشاط آخر يكون انعكاسا لها وهو النشاط المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات تعد وسيلة لإنتاج البيانات لتحقيق فاعلية هذا النظام (إبراهيم الصعيدي، بدون سنة نشر).

وبالتالي يجب أن يحقق النشاط المحاسبي في المصارف ما يلي (Agbaje Abdul et al., 2017):

- وصف عناصر دورة النشاط لقياس حجم الموارد والإمكانيات التي استخدمت فيها وتحديد قيمة رأس المال والتغير الذي طرأ عليها وتسجيل كافة أناع المصروفات أو المشتريات والأصول أو تأجيرها والديون التي قد تستحق للمصرف من قبل العملاء أو تستحق عليه للموردين والأموال المقترضة.
- إنتاج التقارير المالية لكونها تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية فالسجلات والدفاتر لا تظهر كفاءتها وفعاليتها إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها وتجسيدها في صورة تقارير مالية محاسبية لاستخدامها من قبل المستخدمين.

ملاءمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية لاعتمادها بشكل مباشر على المعلومات المحاسبية يجب أن تراعي التقارير المالية للمصارف ملاءمة محتواها لاتخاذ القرارات حسب المستوى الإداري ودرجة التفعيل المناسب لصاحب المصرف أو متخذ القرار.

من أجل تحقيق أهداف نظم المعلومات يجب علينا تجميع البيانات الخام ومعالجتها بالطريقة التي تحقق حاجة المستويات الإدارية المختلفة، حيث أن نظم المعلومات المحاسبية تتيح إمكانية مشاركة عدد كبير من الموظفين في المعرفة، وتبادل المعلومات والبيانات في مختلف المستويات في المنشأة الواحدة. (الرمحي،والذيبة، ٢٠١١)

هذا ويمكن تلخيص أهداف نظام المعلومات المحاسبي بالآتي:

١/٢ -إنتاج التقارير اللازمة التي تقوم بخدمة أهداف المشروع المالية منها والبيانية والإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

٢/٢ -تقوم بتوفير التقارير الدقيقة في الإعداد والنتائج.

٣/٢ -القيام بتقديم التقارير التي تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات الملائمة بالوقت المناسب.

٤/٢- يحقق نظام المعلومات المحاسبية شروط الرقابة التي تساهم في حماية الأصول للمنشأة، والعمل على رفع كفاءة أدائها وذلك بتوفير كافة وسائل الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبية.

سادسًا: الإجراءات والضوابط الرقابية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي وفقاً لمقررات بازل III: (Abu Musa, 2014)

من أجل القيام بتقييم الإجراءات والضوابط الرقابية بأسلوب ناجح وفعال، ومن أجل خفض الأدلة والقرائن المرتبطة بعمليات التدقيق المخططة، فئة يتوجب على القائمين بهذه العملية تفهم المفاهيم الرقابية الرئيسة وتلك المتعلقة بالرقابة على المخاطر، وهي كما يلي:

أ) البيانات المرتبطة بالمخاطر:

وتشمل البيانات المرتبطة بالمخاطر ما يلي:

- التصميم غير الفاعل للبيانات.
- التكرار والإعادة للبيانات.
- التصميم غير الكفء للبيانات.
- العلاقات والتعريفات غير الصحيحة للبيانات.
- البيانات غير المتوافقة وغير المتسقة.

- عدم وضوح البيانات أو التعريفات المرتبطة بها.
- عدم دقة وسلامة وصحة البيانات.
- عدم ملكية البيانات المناسبة.

ب) الإجراءات والضوابط الرقابية المرتبطة بالبيانات:

وتتلخص الإجراءات والضوابط الرقابية المرتبطة بالبيانات بما يلي: (أبوزر، ٢٠١٥)

- الإجراءات والضوابط الرقابية المتعلقة بالملفات.
- الإجراءات والضوابط الرقابية المتعلقة بقواعد التحرير والإثبات.
- الإجراءات والضوابط الرقابية المتعلقة بملكية البيانات والمسؤولية عنها.
- الإجراءات والضوابط الرقابية المتعلقة باختبارات الأمانة والكمال.

ج) المخاطر المرتبطة بعملية قاعدة البيانات:

وتشمل المخاطر المرتبطة بعملية قاعدة البيانات ما يلي:

١- المخاطر المتعلقة بالأداء غير الفاعل أو الكفؤ.
٢- المخاطر المتعلقة بفشل الرقابة على عمليات التحديث المتزامن.
٣- مخاطر الفشل في المحافظة على الأمانة المرجعية.
٤- المخاطر المتعلقة بالدخول على البيانات لغير المصرح لهم.
٥- المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استعادة البيانات.
٦- المخاطر المتعلقة بنقص المسؤولية أو التتبع للبيانات.

د) الإجراءات والضوابط الرقابية وعملية قاعدة البيانات المرتبطة بها:

وتشمل الإجراءات والضوابط الرقابية وعملية قاعدة البيانات المرتبطة بها الجوانب الآتية(Abu Musa, 2014):

- إجراءات وضوابط رقابية لفصل الواجبات.
- إجراءات وضوابط رقابية متعلقة بصور الأمان للدخول إلى المعلومات.
- التغييرات التي تحصل في الإجراءات الرقابية.
- وجود نسخ ثنائية للبيانات.
- إجراءات وضوابط رقابية تتصل باختبارات الاعتمادية.
- إجراءات وضوابط رقابية تتصل بتتبع أثر الأحداث.
- إجراءات وضوابط رقابية بتصليح قاعدة البيانات وإعادة تنظيمها.

سابعًا: أثر معايير التقارير المالية IFRS على نظام المعلومات المحاسبي:

تعد المعايير المحاسبية أحد أهم العوامل المؤثرة على جودة نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي يختلف مستوى جودة المعلومات المحاسبية باختلاف المعايير المحاسبية المطبقة. ونظراً لشيوع تبني الـ IFRS لمساندتها لمتخذي القرارات الاقتصادية، وتحقيقها توافق محاسبي بين الدول بما يزيد من جودة المعلومات المحاسبية. لذا فقد اهتمت الأدبيات بدراسة أثر تبني الـ IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تباينه نتائج هذه الأدبيات لاعتمادها على المقاييس غير المباشرة التي يتوقع أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية مثل إدارة الأرباح، الأخطاء بالقوائم المالية، والتوقيت (Beest et al., 2009).

هذا وقد ارجعت العديد من الدراسات تباين نتائج دراسة أثر تبني الـ IFRS على جودة المعلومات المحاسبية لعدة أسباب، حيث الإلزام القانوني في الدول وحوافز الشركات وليس المعايير. كما أن التغيرات التي طرأت على المعايير المحاسبية حتى ٢٠٠٥، والتي قدمت لإدارة المنشآت العديد من بدائل للمعالجات

المحاسبية، مما أدى إلى ظهور ممارسات إدارة الأرباح، فقد أرجعته دراسة (شحاته، ٢٠١٣) إلى الاختلاف في بيئات التطبيق، ومن ثم اختلاف العوامل البيئة والقيم الاجتماعية في هذه البيئات.

وفي نفس السياق أنه لا يوجد أتفاق على أثر تبني الـ IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لمرونتها التي تؤدي التوسع فيها إلى إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى اختلاف البيئات الدولية لاعداد التقارير المالية. وأشار إلى معايير المحاسبة المحلية توضع في بيئات ثقافية مختلفة لذا تكون أكثر ملاءمة لشروط الأعمال المحلية.

هذا والأثر الإيجابي لتبني الـ IFRS على جودة المعلومات المحاسبية حيث أن مراجعة أثر تبني الـ IFRS على جودة المحاسبة بالاتحاد الأوروبي، وتوصلت إلى عدة نتائج مؤدها أن جودة المحاسبة ستظل مختلفة بين الدول بعد تبني الـ IFRS لكونها دالة للإطار المؤسسي العام الذي تعمل فيه المنشآت، بما في ذلك النظام القانوني والسياسي. كما أن تأثير الـ IFRS على بيئة المعلومات يتوقف على عاملني يتمثل الأول في أن تستند عملية التحسين على فرض أن التحول إلى الـ IFRS يمثل تغير لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما مما يزيد من جودة التقارير المالية، أما الثاني فهو أن النظام المحاسبي هو عنصر مكمل للنظام المؤسسي الشامل للدولة التي تعمل بها المنشأة، والذي يحدد حوافز المنشآت لاعداد التقارير المالية.

وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Chein et al., 2011) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية أفضل في ظل الـ IFRS من خلال تطبيق عدة مقاييس لقياس جوة المعلومات المحاسبية على عينة من المنشآت العاملة في ١٥ دولة أوربية. كما توصلت دراسة (Jasman, 2016) اعتمادا على بيانات شركات من ٤٦ دولة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تزداد مع تبني الـ IFRS.

كما قامت دراسة (Imeokparia and Ifatujosin, 2017) بدراسة أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية للودائع النقدية بالبنوك النيجيرية، اعتماداً على عينة عشوائية من البنوك النيجيرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦. وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات أهمية إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما أوضحت أنه لا توجد فرق كبير في جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن المعايير الدولية للتقارير المالية والناتجة عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في نيجيريا. من ناحية أخرى فقد ركزت دراسات أخرى على دراسة أثر تبني الـ IFRS على جودة التقارير، فعلى سبيل المثال قامت دراسة (Robert A., 2015) بدراسة تبني الـ IFRS على جودة التقارير في كينيا، الاعتماد على عينة شملت كل الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية (NSE) خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ فيما عدا البنوك وشركات التأمين، وتوصلت إلى أن تبني الـ IFRS يؤثر إيجابيا على جودة التقارير المالية، حيث يزيد القيمة الملائمة للمعلومات المتعلقة بأرباح الشركات. كما قامت دراسة (Bin Hou, 2014) بدراسة أثر تبني الـ IFRS على جودة التقارير المالية في دولة تايوان خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩، وتوصلت إلى أن تبني IFRS يحسن من جودة التقارير المالية.

ثامنًا: الضوابط المحاسبية لقياس والإفصاح لمخاطر السيولة:

يمكن للمعايير المحاسبية التأثير على سيولة المؤسسات المالية من خلال التأثير الواضح للمعلومات المحاسبية على اتخاذ المحاسبية القرارات الإدارية وكذلك تأثيرها على القيام بعملية الرابة من قبل الجهات الرقابية. وعلى ذلك يستهدف وضعي المعايير المحاسبية تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الملائمة والمفيدة لتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من حيث قيمتها توقيت حدوثها في ظل حالة عدم التأكد المحيطة بها. ويتمثل دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة فيما يلي(أحلام، ٢٠١٤):

- الموائمة الزمنية لإدارة الأصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المطلوبة.
- الرقابة على مصادر واستخدامات أموال البنوك من الودائع وإعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال للاستثمارات ذات العائد المضمون.

- وضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة على أن تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للبنوك يتم من خلالها المراجعة الدورية للمعلومات المحاسبية الواردة بشأن عملية إدارة السيولة وكذلك فيما يتعلق بتحديد المشاكل والمعلومات التي تواجه عملية توفير السيولة.

حيث أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض احتمالات التعرض لمخاطر السيولة لاسيما في ظل تحسين مستوى الشفافية والموضوعية الذي من شأنه تخفيض حالة عدم التأكد بالنسبة لمستوى سيولة المؤسسة المالية، وبالتالي تعزيز القدرة على تحليل مصادر الأموال واستخدامها.

فلا يمكن فصل وضع السيولة الخاص بالوحدة الاقتصادية والمخاطر المرتبطة به عن نظام المحاسبة وبما أن المعلومات المفيدة في التعرف على ذلك يتم إنتاجها وفقاً للقواعد المحاسبية للقياس والإفصاح وذلك على النحو التالي (Vinciguerra, 2018):

- ينبغي أن تكون المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية قادرة على توفير معلومات مفيدة لتحديد توقيعات تحقق هذه الأصول.

- أن توافر السياسات المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الالتزامات المالية معلومات دقيقة تسهم في تحديد مقدار الأموال النقدية وتوقيتاتها للتعامل مع هذه الالتزامات لقياس مخاطر سيولة التمويل.

- يجب أن يتطلب النظام المحاسبي توفير معلومات حول مخاطر سيولة الأحداث المحتملة – الخسائر التي تسببها الأحداث المستقبلية غير المتوقعة لتحديد الأحداث التي يمكن أن تستهلك التدفقات النقدية في المستقبل.

وبصفة عامة ينبغي أن يتيح النظام المحاسبي بالبنك كحد أدنى البيانات والمعلومات الآتية للإدارة العليا للبنك حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب:

- مدى كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.

- التكلفة المناسبة لتوفير السيولة في أي وقت من الأوقات.

- قيمة الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر.

- الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات/ الحدود الائتمانية.

- حجم الموارد قصيرة الأجل المستخدمة في تمويل أصول ذات آجال طويلة.

وعلى الرغم من أن أحد أهداف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو تقديم معلومات بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، وهو مفيد لتقييم سيولتها، فهناك بعض النقاط الجوهرية سواء بشكل عام أو من وجهة النظر المصرفية المرتبطة بمتطلبات توفير معلومات التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تتمثل فيما يلي (عبد السلام، ٢٠١٥):

- عدم توضيح مفهوم السيولة ومكوناتها المختلفة ومخاطرها، حيث قد يكون هذا مفيدا كدليل في تفسير المعلومات المالية للتعرف على وإدراك حقيقة مقدار السيولة بالبنوك.

- لم يتم توضيح مفهوم نموذج الأعمال بشكل كاف في الإطار المفاهيمي حيث تتبنى الوحدات الاقتصادية، خاصة تلك العاملة في القطاع المصرفي، في إدارة الأصول والخصوم المالية نموذجاً

تجارياً يستند إلى منهج المحفظة. ويؤثر نموذج الأعمال المعتمد على معايير القياس والتقييم المطلوب تنفيذها، وبالتالي المعلومات المفصح عنها.

ثالثًا: الدراسة الميدانية

- مرحلة إدخال ومعالجة البيانات

قام الباحث بمراجعة استمارة الاستبيان للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، ثم قام بتكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences(SPSS) لتحليل البيانات، وهو الأسلوب المناسب لمثل هذه النوعية من الدراسات، وتم الاستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية.

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من **بالبنوك التجارية الكويتية محل الدراسة** التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية.

جدول (٥)
بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والصحيحة
بالبنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

بيان	البنك الكويتي الوطني	البنك التجاري	بنك الخليج	البنك الاهلي	اجمالي
القوائم الموزعة	٦٥	٧٠	٣٠	٥٠	٢١٥
القوائم الغير مكتملة	٧	٦	٤	٣	٢٠
القوائم الصحيحة	**٥٨**	**٦٤**	**٢٦**	**٤٧**	**١٩٥**

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائيا ١٩٥ مفردة، وتعتبر نسبة استجابه مرتفعة

-هذا وتشمل قائمه الاستقصاء إلى ٤ أقسام رئيسية كما يلي:

١-المتغيرات الديموجرافية وتشتمل على عدد ٣ متغيرات بحثية كما يلي:

أ- **المؤهل العلمي :** بكالوريوس –ماجستير- دكتوراه

ب-المستوى الوظيفي: مدير عام/ مدير دائرة - محاسب مالي - مراقب حسابات -مسئول الالتزام والحوكمة- عضو هيئة تدريس.

ج- عدد سنوات الخبرة : أقل من ٥ سنوات/ سنوات ٥- فأقل من١٠ سنوات / ١٠ سنوات فأقل من١٥ سنة /١٥ سنة فأكثر.

٢-المحور الأول: مدى تطبيق معايير لجنة بازل III بالبنوك التجارية الكويتية

يشتمل على ٢١ عبارة بحثية:

٣- المحور الثاني: مقومات كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية الكويتية

يشتمل على ٨ عبارات بحثية:

٤- المحور الثالث: دور تطبيق معايير بازل III في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بالبنوك التجارية الكويتية

يشتمل على ١٦ عبارة بحثية:

٢/ توصيف عينة الدراسة خصائص عينة الدراسة لأبعاد " أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

- يهدف الباحث في هذا السياق إلى استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها، بغرض اختبار الفروض الإحصائية للدراسة والتى تختبر فى مضمونها العلاقة بين المحاور ومدى تأثير **أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية**، وسعياً نحو تحقيق أهداف الدراسة.

فروض الدراسة:

الفرض الأول: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرض الثانى: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرض الثالث: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

الفرض الرابع: يوجد تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

إثبات الفروض:

١- الفرض الأول:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (١٧)

العلاقة بين " تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية " باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية	٠,٧٨٧	**٠,٠١	دالة

****دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).**

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

- لقياس تأثير تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III	٠,٧٨٧	٦١,٩٪	١٧,٧٢٥	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	١,٤٠١			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٦١,٧٪			
قيمة F	٣١٤,١٧٧			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥ **داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R^2 الى ان بعد (**دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III**) يفسر حوالي ٦١,٩٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على **تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية** محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (تطبيق مقرارات لجنة بازل III)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية**) محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٧,٧٢٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (٣١٤,١٧٧) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ٠,٢٩٣ + ٠,٧٨٧ تطبيق مقرارات لجنة بازل III

اثبات الفرض:

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثانى:

-يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

- **بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.**

جدول رقم (١٩)

العلاقة بين " تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية	٠,٦٦٠	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦٦٠) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

- لقياس تأثير تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III	٠,٦٦٠	٪٤٣,٦	١٢,٢٠٦	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	١,٢٦٧			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٪٤٣,٣			
قيمة F	١٤٨,٩٨٧			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥ **داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R^2 الى ان بعد (دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III) يفسر حوالي ٤٣,٦٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (تطبيق مقرارات لجنة بازل III)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة) محل الدراسة، حيث بلغت قيمة "ت" (١٢,٢٠٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (١٤٨,٩٨٧) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ١,٢٦٧ + ٠,٦٦٠ تطبيق مقرارات لجنة بازل III

اثبات الفرض:

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابيي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III على تحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الثالث:

-يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٢١)

العلاقة بين " تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي محوري: تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة	٠,٨١٧	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محور تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨١٧) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III و كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression

- لقياس تأثير تطبيق مقرارات لجنة بازل III على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

جدول رقم (٢٢)
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة

المتغير	Beta	R^2	T. Value	Sig. T
دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III	٠,٨١٧	٦٦,٧٪	١٩,٦٧٠	**٠,٠١
المعامل الثابت Constant	٠,٧٨٠			
معامل التحديد المعدل Adj. R^2	٦٦,٥٪			
قيمة F	٣٨٦,٩٢٠			
معامل جوهرية النموذج (Sig. F)	**٠,٠١			

*داله عند ٠,٠٥ **داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R^2 الى ان بعد (دور تطبيق مقرارات لجنة بازل III) يفسر حوالي ٦٦,٧٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخري.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (تطبيق مقرارات لجنة بازل III)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة) محل الدراسة)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٩,٦٧٠) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره **(٠,٠٥)** ، حيث بلغت قيمة "ف" (٣٨٦,٩٢٠) وتؤكد اشارات معلمات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

٥ – معادلة النموذج:

كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة = ٠,٧٨٠ + ٠,٨١٧ تطبيق مقرارات لجنة بازل III

اثبات الفرض:

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تاثير ايجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مقرارات لجنة بازل III على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية محل الدراسة.

الفرض الرابع:

- يوجد تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم

-تم استخدام **اختبار "ف" تحليل التباين احادى الاتجاه لأكثر من فئتين مستقلتين،** لقياس معنوية الفروق طبقا للمتغيرات محل الدراسة فإذا كان مستوى المعنوية اقل من (٠,٠٥) ، دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (٠,٠٥) ، دل على عدم وجود فروق ذات تأثير معنوي.

جدول رقم (٢٣)

اختبار "ف" تحليل التباين احادي الاتجاه لقياس معنوية الفروق بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

المتغيرات	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف F	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
مدى تطبيق معايير لجنة بازل III بالبنوك التجارية الكويتية	البنك الكويتي الوطني	٥٨	٣,٥٨	٠,٤٦	١,٩٣٢	٠,١٢	غير دالة
	البنك التجاري الكويتي	٦٤	٣,٥٤	٠,٣٦			
	بنك الخليج	٢٦	٣,٣٦	٠,٣٣			
	البنك الاهلي	٤٧	٣,٥١	٠,٤٠			
مقومات كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية الكويتية	البنك الكويتي الوطني	٥٨	٣,٦٨	٠,٥٦	١,٨٢١	٠,٣٥	غير دالة
	البنك التجاري الكويتي	٦٤	٣,٥٨	٠,٥٠			
	بنك الخليج	٢٦	٣,٥٢	٠,٥٣			
	البنك الاهلي	٤٧	٣,٦٤	٠,٥١			
دور تطبيق معايير بازل III في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بالبنوك التجارية الكويتية	البنك الكويتي الوطني	٥٨	٣,٩١	٠,٣٠	٢,٩٩٢	٠,٠٩	غير دالة
	البنك التجاري الكويتي	٦٤	٣,٩٣	٠,٢٥			
	بنك الخليج	٢٦	٣,٨٧	٠,٢٧			
	البنك الاهلي	٤٧	٣,٧٩	٠,٢٩			

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (البنوك التجارية محل الدراسة) حول محور "**مدى تطبيق معايير لجنة بازل III بالبنوك التجارية الكويتية**" حيث بلغت قيمة "ف" (١,٩٣٢)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (البنوك التجارية محل الدراسة) حول محور "**مقومات كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية الكويتية**" حيث بلغت قيمة "ف" (١,٨٢١)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير (البنوك التجارية محل الدراسة) حول محور "**دور تطبيق معايير بازل III في تحسين كفاءة النظام المحاسبي بالبنوك التجارية الكويتية**" حيث بلغت قيمة "ف" (٢,٩٩٢)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

- إثبات الفرض الرابع:

- قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود فروق داله إحصـــائيا بين (البنوك التجارية محل الدراســـة) حول أبعاد " **أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية الكويتية**.

مما يدلنا على التوافق فى الاراء والاتجاهات من حيث اهمية دور تطبيق المعايير الدولية المصـــرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية الكويتية.

رابعًا: النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

أ- النتائج الميدانية

- يتم قبول الفرض الاحصائي البديل الذى ينص على وجود علاقة ذات تاثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة بازل III وتحسين كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.
- يتم قبول الفرض الاحصائي البديل الذى ينص على وجود علاقة ذات تاثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة بازل III وتحسين كفاءة عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية
- يتم قبول الفرض الاحصائي البديل الذى ينص على وجود علاقة ذات تاثير معنوي بين تطبيق مقررات لجنة بازل III وتحسين كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية
- يتم قبول فرض العدم الذى ينص على عدم وجود تباين بين البنوك التجارية محل التطبيق من حيث أثر تطبيق المعايير الدولية المصرفية بازلIII على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية

ب- التوصيات:

١- ضرورة قيام البنك المركزي بإصدار ورقة مناقشة تتضمن شكل ومحتوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقا للدعامة الثالثة من بازل III وكيفية ربط ذلك بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وذلك لتسجيع هذه البنوك على البدء في تطبيق الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في تقرير منفصل.

٢- يجب أن البنك المركزي الكويتي إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، تمكن من استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضاً تساعد الباحثين في إجراء المزيد من الأبحاث لتطوير القطاع المصرفي.

٣- ضرورة قيام الجهات الإشرافية المعنية، خاصة هيئة الرقابة الرقابة المالية، والبنك المركزي بإصدار إرشادات لتنظيم إفصاح البنوك عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة وفقاً للدعامة الثالثة من مقررات بازل III، لتحفيز البنوك المقيدة بالبورصة على إعداد والإفصاح عن تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة بصفة إختيارية، وذلك لفترة انتقالية، ثم تطوير قاعد القيد لديها بإلزامها لجميع البنوك المقيدة بالبورصة بضرورة إعداد تقرير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

٤- ضرورة توفير عناصر الأمن لحماية معلومات البنك والسعي إلى التطوير واستخدام التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا المعلومات، بجانب ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر لكافة العاملين على نظم المعلومات وخاصة العاملين بنظم المعلومات المحاسبية حيث لديها انعكاسات إيجابية على الكفاءة التشغيلية للبنوك ومن ثم ترتفع محددات أداء البنك وتحسين موقفه التنافسي.

٥- إصدار البنك المركزي الكويتي دليل إرشادي للبنوك التجارية يساعدهم على تطوير نظم المعلومات بشكل يتماشى مع احتياجات البنك، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمعايير الدقة والقدرة والملائمة وسرعة الاستجابة في نظام المعلومات لتوفير المعلومات المؤكد في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك.

المراجع

المراجع العربية:

١- إبراهيم أحمد الصعيدي (بدون سنة نشر): دراسات تطبيقية في نظم المعلومات المحاسبية، بدون ناشر، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

٢- بلعة جويدة (٢٠١٧): أثر متطلبات السيولة وفق معايير لجنة بازل III على ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة بعض البنوك السعودية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي مص، المجلد ٢١، العدد ٦٢.

٣- داليدا، محمد عادل الديواتي، (٢٠١٥): قياس مدى تطبيق إطار إدارة المخاطر المتكامل، دراسة ميدانية على عينة من البنوك المصرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد رقم ٥٢، الجزء الثالث.

٤- سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل (٢٠١٣): نحو توافق دولي للمعايير المحاسبية المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، الجزء الأول، ص ١٨.

٥- غراية زهير، مقررات لجنة بازل ٣ ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، ع ٢، ٢٠١٥، ص ٩٧-١١٨.

٦- حشاد نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل ٢ (المضمون والأهمية والأبعاد)، موسوعة بازل ٢، الجزء الأول اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤.

٧- هاني، رشدي شاكر (٢٠١٣): مدخل مقترح لقياس وإدارة مخاطر السيولة المصرفية في ضوء بازل III، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول.

٨- مروه ياسر عبد العزيز (٢٠١٥): قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية، حددتها في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

٩- عبير عبد الله عبد المنعم (٢٠١٤): تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في البنوك في ضوء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

١٠- موسى، أبو بكر سالم على (٢٠١٤-أ): إصلاحات مقررات لجنة بازل III لرقي البنوك الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة السادات، مصر، مج٥.

١١- موسى، أبو بكر سالم على (٢٠١٤-ب): دور آليات السيطرة والتحكم في البنوك طبقاً لمقررات لجنة بازل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة السادات، مصر

١٢- صالح، مفتاح (٢٠١٥): تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي دراسات اقتصادية إسلامية – السعودية، مج ٢١، ع١.

١٣- محمود، مروة ياسر عبد العزيز (٢٠١٥): قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

١٤- مرسي، ريهام مرسي سعد محمد (٢٠١٦): أثر تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل على استقرار النظام المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

١٥- كمال أحمد محمد (٢٠١٤): مدى إمكانية تطبيق متطلبات بازل III في الرقابة على المصارف الإسلامية السودانية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، العدد ٢.

١٦- شريف عادل أحمد (٢٠١٦): أثر مدى الالتزام بمتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد٣.

١٧- صلاح على أبو النصر (٢٠١٥): قياس مدى تأثر معايير وآليات العمل في المصارف الإسلامية بمقررات بازل III بالتطبيق على البنوك السعودية، مجلة مصر المعاصرة، مصر مج ١٠٦، ع٥٢٠.

١٨- هديل أنور محمد (٢٠١٦): آليات حوكمة الشركات ودورها في رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي: دراسة ميداني على بعض مكاتب المراجعة الخارجية وشركة سوداتل رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.
١٩- هبه الله بدوي (٢٠١٧): أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل، الفكر المحاسبي، مصر، المجلد ٢١، العدد ٣.
٢٠- ناصر العجمي (٢٠١٦): أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية على القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
٢١- ريم موسى أبو سلمى (٢٠١٥): مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III، دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢٢- معهد الدراسات المصرفية(٢٠١٢): اتفاقية بازل الثالثة (٣)، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد الخامس، ديسمبر.
٢٣- شريف عاشور، الرافعة المالية، البنك المركزي المصري، منتدى الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لإدارة المخاطر، شرم الشيخ، ٢٠١٤.
٢٤- معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٣): قضية اختبارات الضغط للمصارف الكويتية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، العدد الخامس ، الكويت.
٢٥- ماجدة عزت حسين (٢٠١٤): دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل III بالتطبيق على البنوك المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٢، ص ٥٣-٩٦.
٢٦- صندوق النقد العربي (٢٠١٤): الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ٢٠١٢، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.
٢٧- علاء على حسين (٢٠١٦): قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري، دارسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ص٢٢٩-٢٩٩.
٢٨- الفرا، أحم نور الدين (٢٠٠٩): تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأاة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢٩-
٣٠- مهدي مأمون الحسين (٢٠١٣): نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص ١٨٨.
٣١- نضال الرمحي وزياد الذيبة (٢٠١١): نظم المعلومات المحاسبية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣٢- عفاف أبوزر (٢٠١٥): الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس عشر لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية، تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية).

المراجع الأجنبية:

1. RIMS (2013): The risk managmentsociety Enterprise risk management (ERM) survey.
2. Siskos, V. (2014): Was Basel III Necessary and Will it Bring about Prudent Risk Management in Banking? SMC Unviersity, Swiss Management center, Transknowlogy Campus.

3. Shafique, O., N. Hussain, and T. Hussain(2013): Differences in the risk management practices of Isla risk management practices of Islamic versus conventional financial institutions in Pakistan: an empirical study: the Journal of Risk Finance 14 (2).
4. Siskos, V. (2014): Was Basel III Necessary and Will it Bring about Prudent Risk Management in Banking? SMC Unviersity, Swiss Management center, Transknowlogy Campus.
5. Spina, (2013): Banking Regulation and Basel III, Federal Reserve Bank of Dallas, Amreican Economic Association, Unviersity of Phoenix.
6. Azadinamin, A., (2011): Basel III, ww.ssrn. com.
7. King, P. &Tarbert, H., (2011): Basel III, an overview, Banking & Financial Srvices Policy Reprot, Volume 30, Number 5.
8. Johansson E. (2012): Basel III, a study ofBasel III and whether it may protect against new banking failures. Unpublished Mastedr dissertation, Jonkoping University.
9. Christian M, (2015): McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com.
10. Muhindo A, Mzuza, M., and Zhou, J (2014): Impact of Accounting information systems on Profitability of small scale businesses: A Case of Kamplala City in Uganda, International Journal of academic Research in Management, 3(2).
11. Spinassou K, (2013): Basel III capital requirements and regulatory power the impact on bank risk taking and credit supply, Universit'e de Limoges.
12. Beest F. Geert, (2013): Conceptually Based financial reporting quality assessment. An Empirical Analysis on Quality Differences between UK Annual Reports and US 10K Reports Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol 9, Number 10, pp. 1281-1301.
13. Jasman Tuyon and Zamri Ahmad (2016): Behavioural finance perspectives on Malaysian stock market efficiency, Borsa Istanbul Review, pp. 43-61.
14. Imeokparia Lawrence Ifatujosin Rebecca (2017): IFRS Adoption and the Quality of Accounting Information of Deposit Money Banks in Nigeria Journal of Multidisciplinary Research and Development, Vol. 3 No. 7, pp. 356-362.
15. Robert Gunther (2015): Value Relevance of Other comprehensive Income under IFRS, PhD in Management, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, University of St. Gallen.
16. Bin Hou, Mingyang Sun, (2014): Testing the weak form market efficiency hypothesis for Chinese and Canadian stock markets Master of science in Finace faculty of Business Administration Simon Fraser University.
17. Abu- Musa, Ahmad A (2014): Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical study on Saudi Organizations " Pubic Administration, A Professional Quarterly Journal Published by the Institute of Public Administration Riyadh, Saudi Arabia, Vol. 44, No. 3.
18. Maraghni, H. and Rajhi, M.T (2015): Examining the Relationships between Capital Ratio, Credit risk, Capital Buffer and Prudential Regulation in Tunisian

Banking European Journal of Busines and Management Online, Vol7, No. 9pp. 106-123.
19. Hanmanth, M. and Shivaji, W (2014): Risk Management in Banks Regulatory Prospective, First edit., Laxmi Book Publication, available at: http:simsree.org/sites/default/files/SMR OCT 2013.pdf#page=5.
20. IASB (2014): International financial Reportign standard 9 Finacial Instruments, Http:// Eifrs. Ifrs. Org/ Eifrs/ Bnstandards/ En2015/IFRS9pdf.pp319-482.
21. Basel Committee on Banking supervision "BCBS" (2017): Regulatory treatment of accounting provisions interim approach and transitional arrangements, this publication is available on the BIS website www.bis.org.pp.1-14.
22. Novotny- Farkas Zoltan, (2016): The interaction of the IFRS9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial stability, Accounting in Europe, Vol. 13 No. 2, 197-227.
23. Akta, B., Celik S., Abdulla, Y., and Alshakhoori, N., (2019): The impact of credit ratings on capital structure, International Journal of Islamic Finance, http:// creativecommons. org/ licences/ by/ 4.0/ legalcode.
24. Basel Committee on Banking supervision "BCBS" (2015): Guidance on Credit Risk and accounting for Expected Credit Losses, available at: https://doi.org/ISBN978-92.
25. Dekong setyo Budiarto and M. (2015): Agung Prabowo, Accounting Information Systems Alignment and SMES Performance: A Literature review, International Journal of Management Economics and Social Sciences, Vol. 4, No. 2.
26. Rehab U. Trabulsi, (2018): The Impact of Accounting Information Systems on Organizational Performance: The Context of Saudi's SMEs International Review of Management and Marketing 8 (2).
27. Agbaje Abdul- Ganiyy A, Bojuwon Mustapha and Abidoye Mobolaji Kafayat,(2017): Impact of Accounting and Audit service for small and Medium Scale Enterprises Performance, Osogbo Journal of Management, p. 23.